

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



## اللجنة الأولى

الجلسة ٣١

الجمعة، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه . . . . . (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

ونيوز يلندا مشروع القرار A/C.1/53/L.11، لأننا نرى أن من المهم والمناسب أن تدلل اللجنة الأولى والجمعية العامة بصورة واضحة على الدعم الدولي للمعاهدة والالتزام برؤية المعاهدة تدخل حيز النفاذ. فمشروع القرار المعروض على اللجنة واضح وصريح. وينصب تركيزه على هدف واحد وعملي: أي التشجيع على تحقيق المزيد من التوقيعات والتصديقات، وبالتالي تعزيز التنفيذ المبكر للمعاهدة وتحقيق الامتثال العالمي.

وبذل مقدمو مشروع القرار جهدا صادقا من أجل التشاور على نطاق واسع، بغرض التوصل إلى نص يمكن اعتماده بتوافق الآراء. ومن أسف أن هناك مسائل أخرى ما برحت تشغل مركز الصدارة في اللجنة، ولم تتمكن من تحقيق هدفنا في الوقت المتاح.

ولذا اقترح مقدمو مشروع القرار سحب مشروع القرار A/C.1/53/L.11.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات في هذه المرحلة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في ضوء البيان الذي أدلى به لتوه ممثل نيوزيلندا، من الواضح أن باكستان

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الأعضاء الورقة غير الرسمية رقم ١٠، التي تتضمن قائمة مشاريع القرارات التي لا يزال يتعين البت فيها.

أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.11، المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد وقعت حتى الآن ١٥٠ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وصادقت عليها ٢١ دولة منها. فالهيئة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأمانتها التقنية المؤقتة قد توطدتا جيدا الآن في فيينا، ويجري تحقيق تقدم جيد نحو إنشاء نظام التحقق العالمي.

ولم تصدر الجمعية العامة في العام الماضي أي إعلان يتعلق بمركز تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقدمت هذا العام استراليا وفيجي والمكسيك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السيد ستينر (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن بلدي من الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن بصدد التصديق على المعاهدة. ونود أن نؤكد من جديد التزامنا بالمعاهدة من خلال التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.11 في صيغة غير معدلة. ولذا أنتهز هذه الفرصة لتأييد النداء الذي وجهه ممثل الفلبين إلى مقدمي التعديلات من أجل سحب التعديلات على مشروع القرار A/C.1/53/L.11.

السيد شن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لأسباب ذكرها ممثل الفلبين، يود وفد بلدي أن يكرر توجيه النداء الذي وجه إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.11 لإعادة النظر في سحب نصه.

السيد هياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): كما يعرف الأعضاء، فإن اليابان هي من بين البلدان التي وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتولي اليابان أهمية كبيرة للمعاهدة، ولذا فإنها أيدت مشروع القرار الواضح المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.11. ويرى وفد بلدي أن من المهم والمناسب أن تعلن اللجنة الأولى عن رأيها بشأن مشروع القرار لكي تعبر عن الأهمية التي توليها للمعاهدة. ولذا فإنني أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني من المتكلمين في تأييد البيان الذي أدلى به منذ لحظة ممثل الفلبين.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لقد أوضح بالفعل ممثل نيوزيلندا سبب رغبة المقدمين في سحب مشروع القرار A/C.1/53/L.11. والسبب هو أننا نعلق منتهى الأهمية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأنتنا نود أن نحظى بتوافق الآراء. والمؤسف أن القيود الزمنية - خاصة لأن اهتمام اللجنة ينصب على مسائل هامة أخرى - تحول دون حصول اتفاق على نص من شأنه أن يحظى بتوافق الآراء. ونحن نعتقد أنه ينبغي ألا تكون الدعوة إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة موضع تساؤل. لهذا السبب لا نريد أن نطرح هذا النص للتصويت؛ ولا نريد لخلافات صغيرة على النص أن تعطي رسالة خاطئة عما نشعر به إزاء المعاهدة ككل.

ولا ريب أن لجميع الوفود الحق، في إطار المادة ٨٠ [١٢٢] من النظام الداخلي، في أن تعيد عرض أي مشروع قرار مسحوب. وإذا كانت بعض الوفود ترى أن إظهار

لن تصر على التنقيحات المقترحة على مشروع القرار A/C.1/53/L.11، الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.53.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل ممثل باكستان على استعداد للنظر في مشروع القرار A/C.1/53/L.11 دون تعديل؟

السيد أكروم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): فهمت من البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.11، قد سحبوا النص. وفي ضوء ذلك نرغب في سحب تعديلاتنا على مشروع القرار.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): قبل أن ندخل في سحب مفاجئ لجميع هذه النصوص، اسمحوا لي أن أقول بأننا نشعر بشيء من خيبة الأمل لسماعنا أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/53/L.11 سيسحبونه. فالكثيرون منا أطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعملنا بكد لإنشاء الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولكي نراها تترسخ في فيينا. ولم نعتد أي قرار يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ اعتماد المعاهدة نفسها.

ونحث ممثل باكستان على إعادة النظر في التعديلات التي اقترحها. ولقد رأينا ذلك من قبل؛ ورأيناه أثناء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ورأيناها أثناء حياة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أن المعاهدة اكتسبت حياة قائمة بذاتها الآن. واعتقد أن الكثيرين منا يرجون من مقدمي مشروع القرار أن يعيدوا النظر في قرارهم القاضي بسحبه. كما أننا نناشد تلك الوفود التي اقترحت إجراء التعديلات، أن تعيد النظر، إن أمكن، في قرارها بطرح تعديلاتها للتصويت إذا قدم مشروع القرار مرة أخرى.

السيد فروشتباوم (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد جزر سليمان البيان الذي أدلى به لتوه ممثل الفلبين. ويتطلع وفد بلدي بتوق إلى جولة مصارعة شرسة تسدد فيها الضربة القاضية لإنهاء واحد من أفضل العروض المسرحية التي تعرض الآن في مدينة نيويورك. وإننا نأمل حقا في أن يعاد النظر في سحب مشروع القرار A/C.1/53/L.11.

**السيدة كونادي (الهند)** (تكلمت بالانكليزية): نطلب إجراء تصويت على مشروع المقرر المقترح هذا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): حيث لا توجد وفود ترغب في شرح موقفها في هذه المرحلة، أدعو أمين اللجنة ليجري التصويت.

**السيد لين كيو - شونغ (أمين اللجنة)** (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على اقتراح شفوي بخصوص مشروع مقرر للجنة الأولى بعنوان "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، سيصدر في الوثيقة A/C.1/53/L.65. ونص مشروع المقرر كما يلي:

"إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها ٢٤٥/٥٠ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقرر، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون 'معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'."

أجري تصويت مسجل.

**المؤيدون:**

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيرلندا، اسرئيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالمطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية

مواقفها من مشروع القرار هذا أهم من المحافظة على سلامة المعاهدة وعدم التقدم بالدعوة إلى التصديق على تصويت مجزأ، فلتتحمل المسؤولية عن ذلك.

ولا يزال وفد بلادي يساوره شك فيما يتعلق بالفقرة ٤ من مشروع القرار فإذا أسعفتنا الذاكرة فإن اللجنة قد اتخذت في العام الماضي مقرا - ليس مشروع قرار، بل مجرد مقرر - بإدراج البند المعنون "تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" في جدول الأعمال لهذا العام.

وأغدوا ممتنا لكم كل الامتنان لو قمتم، سيدي الرئيس، بتعليق الجلسة لفترة وجيزة كي يتسنى لنا أن نرى ما إذا كان باستطاعتنا التوصل إلى مجرد مقرر يتخذ بتوافق الآراء ويقضي بإدراج البند المعنون "تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" في جدول الأعمال للعام المقبل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبين الحالة بإيجاز. معروض علينا مشروع قرار وهو بذاته موضع مشروع تعديليين قدمتهما الهند وباكستان على التوالي. ومقدموا مشروع القرار وافقوا على سحب المشروع وفي الوقت نفسه، ثمة وفود عديدة تدعو مقدمي مشروع التعديليين إلى سحب التعديليين، وإلى أن يكون مشروع القرار موضع توافق في الآراء. وهناك الآن إمكانية ثالثة اقترحها للتو سفير المكسيك، وأنا نفسي كنت سأقترح تعليق الجلسة. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن اللجنة توافق على التعليق ليتسنى للوفود التشاور بشأن أفضل طريقة لمتابعة عملنا.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥.

**السيد بيرسون (نيوزيلندا)** (تكلم بالانكليزية): يبدو أن هناك اتفاقا على أن تنظر اللجنة في مشروع مقرر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأقترح أن تكون صياغته على النحو التالي:

"إن الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الأولى، وإذ تشير إلى قرارها ٢٤٥/٥٠ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون 'معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'."

"مستعدون للخروج بنتيجة ناجحة من هذه المناقشات حتى لا يتأخر سريان هذه المعاهدة إلى ما بعد أيلول/سبتمبر ١٩٩٩". (A/53/PV.13، ص - ٢٠)

وخلال المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، سعت الهند إلى وضع المعاهدة في إطار لنزع السلاح باقتراح ربطها ببرنامج زمني ملزم من أجل القضاء على الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. والمعاهدة التي ظهرت ظلت تدبيرا جزئيا.

لقد صوتت الهند ضد القرار ٢٤٥/٥٠. ولذلك، امتنعنا عن التصويت على مشروع المقرر الذي اعتمدتوا.

السيد سوريثا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): مما لا يشير الدهشة أن الفلبين تشعر بخيبة أمل بعض الشيء لعدم إصدار قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام. إلا أننا نأمل في أن المقرر الذي اتخذناه بعدم الضغط لإصدار قرار والاكتفاء بمشروع مقرر سوف يسهم، ربما، في العام القادم، في التوصل إلى قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تكون له نتائج هامة تكون موضع ترحيب أكبر.

السيد شن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لقد أيدنا مشروع المقرر A/C.1/53/L.65 الذي اعتمده للجنة تواء. وهذا لا يعني أننا كنا مرتاحين لعدم إصدار قرار هذا العام بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يعتبرها وفد بلدي بالغة الأهمية. ولو كان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.11 لم يسحب مقدموه، لكننا أيدناه تأييدا قويا.

في الحقيقة، إن اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٩٩٦ قد نال الثناء باعتباره إنجازا كبيرا آخر للمجتمع الدولي نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ووقف جميع التجارب النووية سيشكل دون شك خطوة هامة، مواتية لقمع انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ عملية منتظمة لتحقيق نزع السلاح النووي.

ومع ذلك، كما أوضحت التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في أيار/مايو الماضي، فإن مهمة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي تتطلب، وبسرعة أكبر من ذي قبل، يقظة أكبر ضد أية تجارب

مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:  
لا أحد.

الممتنعون:

بوتان، الهند، لبنان، الجمهورية العربية السورية.

اعتمد مشروع المقرر A/C.1/53/L.65 بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا للتصويت على مشروع المقرر الذي اعتمدتوا.

السيدة كونادي (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلب وفد بلدي الكلمة ليعرب عن موقفه بشأن مشروع المقرر الذي اعتمدتوا، والذي سيضمن في الوثيقة A/C.1/53/L.65.

إن هذه اللجنة تدرك الظروف التي أدت إلى وقوف الهند موقف المتفرج من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وبعد أن أجرت الهند سلسلة محدودة من التجارب في أيار/مايو من هذا العام، أعلنت وقفا اختياريا لإجراء أية تفجيرات تجريبية نووية أخرى تحت الأرض. وأعربنا عن رغبتنا في المضي قدما نحو إسباغ طابع رسمي شرعي على هذا الالتزام.

أما وقد حققت الهند المواءمة بين حتمياتها الوطنية والتزاماتها الأمنية، وانطلاقا من رغبتها في مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي، فإنها تشترك الآن في مناقشات مع آخرين رئيسيين بشأن طائفة من المسائل، بما فيها معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وكما ذكر رئيس وزراء الهند أمام الجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، نحن:

وجود أية إمكانية للاختلاف. وبصفتي أستاذا جامعيًا يواجه بانتظام شبيبة تطرح أسئلة بالغة الصعوبة، فقد شككت منذ زمن طويل في صدق هذا الادعاء بالنسبة لاستراتيجية الردع النووي. ولذا، أقترح إيلاء دراسة جدية لإقامة محفل ليوم واحد على الأقل في الدورة القادمة للجنة، وعقد جلسة في الصباح وجلسة بعد الظهر، يمكن أن تناقش فيهما هذه المسألة - أي كيف استطاعت سياسة الردع النووي أن تنهي الحرب الباردة وتحافظ على السلام.

فليتكرم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ممن يزعمون ذلك بإحضار مؤرخيهم وعلمائهم السياسيين وواضعي الاستراتيجيات العسكرية لكي يقدموا تلك الحجة، وليمكنوا من منا تساوره شكوك جدية بشأن ذلك لكي نرد على ذلك في مناقشة وحوار يتسمان بالواقعية الشديدة والجدية. وإنني أعتقد، وكذلك وفد جزر سليمان، بأن ذلك سيساعد إلى حد كبير جدا في التوصل إلى شيء من التفاهم الأفضل والمتوازن بشأن هذه المزاعم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتناول الآن مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1 المعنون: "مقرر مؤتمر نزع السلاح بأن ينشئ في إطار البند ١ من جدول أعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح"، لجنة مخصصة للتفاوض، استنادا إلى تقرير المقرر الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، بشأن عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى".

أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات شرحا لموقفها قبل البت في مشروع القرار.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لكي أتناول التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.51، التي أقترح إدخالها على مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1. ونرى أن هذه التعديلات ليست ضرورية ولا تساعد على تشجيع مؤتمر نزع السلاح على مواصلة مفاوضاته التي طال انتظارها بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج الموارد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير الأخرى النووية استنادا إلى تقرير المقرر الخاص والولاية الواردة

نووية تجريها مستقبلا أية دول أخرى. وفي هذا المسعى، نعتقد اعتقادا قويا أنه من المهم تحقيق نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام العالمي إليها بأقرب وقت ممكن. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل بشكل وثيق نحو تحقيق هذا الهدف المشترك الخاص بعدم انتشار الأسلحة النووية لتحقيق الهدف النهائي الخاص بنزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند بشأن نقطة نظامية.

السيدة كونادي (الهند) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن المسألة تتعلق بالشكل فقط الآن، لكننا قدمنا تعديلا على مشروع القرار A/C.1/53/L.11، واردا في الوثيقة A/C.1/53/L.64. ونحن نسحب الآن رسميا - بطبيعة الحال - تلك الوثيقة، ما دام مشروع القرار A/C.1/53/L.11 قد سحب أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جزر سليمان، الذي لم يستجب لطلبه بتناول الكلمة في وقت سابق في هذا اليوم.

السيد فروشيناوم (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لكي أقدم مقترحا إلى إدارة شؤون نزع السلاح خصوصا وإلى الآخرين ممن قد يكون لديهم اهتمام في اللجنة الأولى. فعندما أعلنت، سيدي، انتهاء جلسة هذا الصباح، أخذتم تطرقون بالمطرقة بسرعة وثقة تماثلان سرعة وثقة راعي البقر الهوليودي عندما يسحب مسدسه من وسطه في أوكي كورال، وما أخشاه أن صوتي الرخيم لم يبلغ الأسماع وأن أحدا لم ير تلوحة يدي، ولهذا أود أن أتكلم الآن.

فمقترحي مستمد من المناقشة التي جرت هذا الصباح والمتعلقة بمشروع القرار A/C.1/53/L.48/Rev.1، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". وطرح عدد من الممثلين، وبخاصة من الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية، نقطة مفادها أن استراتيجية الردع النووي أنهت الحرب الباردة وحافظت على السلام - وقد سمعنا هذه النقطة تطرح في عدد من المناسبات أثناء هذه الدورة وفي دورات سابقة. وأدلي بهذا التصريح بشيء من الثقة في عدد من المناسبات، كما حدث هذا الصباح، بحيث يبدو أنه يشير إلى عدم

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لقد كانت جنوب أفريقيا منذ أمد طويل تؤيد إجراء مفاوضات للتوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ونعقد أن هذه المفاوضات ذات أهمية بالغة نظرا لحقيقة أن المواد الانشطارية تعد من بين أهم عناصر إنتاج الأسلحة النووية. ونرى كذلك أن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية تشكل تدبيرا من تدابير نزع السلاح وليس فقط تدبيرا من تدابير عدم الانتشار. وكذلك نعتقد أنه من أجل التفاوض على معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية، فإن ذلك ينبغي أن يشكل خطوة لا تتجزأ من عملية نزع السلاح النووي التي تؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

فلو كانت باكستان وافقت على حذف العبارة الأخيرة من التعديل "ضمن إطار زمني محدد" لكانت جنوب أفريقيا أيديت التعديل الذي اقترحتته باكستان في الوثيقة A/C.1/53/L.51.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد أيدت باكستان بصورة متسقة طوال ما يزيد عن ٣٠ سنة، هدف وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وكان هذا الهدف على الدوام يشكل في نظر المجتمع الدولي جزءا من برنامج شامل لنزع السلاح النووي يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وهذا أيضا هو نهج الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي بياني الذي أدليت به أمام هذه اللجنة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، في أعقاب تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.24 من جانب ممثل كندا، شرحت الحجة المنطقية للتعديلات التي اقترحتها وفد بلدي، والتي ترد في الوثيقة A/C.1/53/L.51.

وبإيجاز، فإن هذه التعديلات تسعى أولا، إلى تجسيد حقيقة أن حظر إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يشكل جزءا من برنامج مرحلي شامل لنزع السلاح النووي وإن المعاهدة يجب أن تكون معاهدة لنزع السلاح وليس فقط تدبيرا من تدابير عدم الانتشار.

وثانيا، تلاحظ التعديلات أن هناك اختلافات مستمرة فيما بين الدول الأعضاء بشأن نطاق المعاهدة وأهدافها، على الرغم من إقرار ما يسمى بتقرير شانون.

فيه. والمفاوضات التي ينتظر أن تعقد في المستقبل ستكون معقدة وصعبة من غير شك، ويتيح نطاق صلاحيات المفاوضات النظر في تلك الأفكار التي وردت في التعديلات التي قدمتها باكستان.

إن حكومة بلدي شأنها شأن حكومات معظم البلدان الممثلة هنا، أدانت التجارب النووية التي أجرتها الهند في شهر أيار/مايو الماضي، وكذلك التجارب التي أجرتها باكستان في وقت لاحق. وإذ قلت ذلك، نعتقد من خلال منظورنا أننا حققنا في أعقاب التجارب النووية التي جرت في أيار/مايو الماضي بعض التقدم مع باكستان والهند في معالجة مصالحنا المتصلة بعدم الانتشار ونزع السلاح. والولايات المتحدة من جانبها تريد أن ترسي علاقاتها مع باكستان والهند على أساس أفضل. ونرحب أيضا باستئناف الحوار بين الهند وباكستان ونعقد أن هذا الحوار ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لمعالجة المسائل الأساسية لنزاعهما.

وندرك إدراكا جيدا أيضا أن الأزمة الاقتصادية الراهنة التي تؤثر على معظم أرجاء العالم تشكل تحديا لاستقرار باكستان. وبغية التصدي لهذا التحدي، قرر الرئيس كلينتون تأييد عملية الإقراض الدولي لدعم صفقة صندوق النقد الدولي لإنقاذ باكستان. وستناقش هذه الصفقة والمسائل الأخرى في اجتماع يعقده رئيس الوزراء نواز شريف في الشهر القادم. ولئن كان اقتصاد باكستان سيشغل دون شك جزءا من جدول الأعمال بين الرئيسين، ستناقش أيضا طرق تحقيق مزيد من التقدم بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح.

ونرحب أيضا بحقيقة أن الهند وباكستان أعلنتا أمام الجمعية العامة عن اعتزامهما التقييد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والمشاركة بصورة بناءة في المفاوضات التي تعقد في مؤتمر نزع السلاح من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية. وأشار إلى أن البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء نواز شريف بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية يتماشى تماما مع النص الحالي لمشروع القرار المعروف على اللجنة. ولهذا السبب، أناشد زميلي الباكستاني أن يسحب تعديله على مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1 وذلك لكي تتمكن من البت في مشروع القرار بشكله الحالي.

المعاهدة، الأمر الذي لا يزال موضع خلاف عميق. ويجب أن تشكّل هذه المعاهدة تدبيراً لنزع السلاح وتدبيراً لعدم الانتشار على حد سواء. وأود أن أؤكد بصورة خاصة أن وقف إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن أن يكون مقبولاً لدى باكستان إلا إذا تم تنفيذه في سياق إبرام معاهدة للمواد الانشطارية تكون غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً.

وعلى أساس هذا الفهم، واستجابة لمناشدة الولايات المتحدة التي لم تكن مقدمة لمشروع القرار التمييزي الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.22 الذي اعتمد أمس، فإن وفد باكستان مستعد للموافقة على عدم الإصرار على التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.51.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تحيط للجنة علماً أن باكستان ترغب في سحب التعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.1/53/L.51.

السيد بينتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لن تصر كوبا على التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.51 التي شاركنا في تقديمها بغية تيسير البت في النص الهام المعروض على اللجنة، وأن يكون مفهوماً بأن مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1 لا يحكم مسبقاً بأي طريقة من الطرق على موقف كوبا النهائي من نطاق وأهداف إبرام معاهدة في المستقبل تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

ومثلما ذكرنا مراراً في مؤتمر نزع السلاح وفي هذه اللجنة على حد سواء، فإن المعاهدة لا يسعها أن تصبح صكاً جديداً لتحقيق عدم الانتشار بصورة انتقائية. ويجب بالضرورة أن يكون نطاقها واسعاً. ويجب أن تكون تدبيراً لنزع السلاح، وخطة إضافية أخرى في عملية نزع السلاح النووي ونحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

لذلك تحتفظ كوبا بحقها في تعزيز مواقفها الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن نطاق وأهداف معاهدة يجري إبرامها في المستقبل لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فيما لو بدأت تلك الهيئة بإجراء مفاوضات تتعلق بالموضوع.

وترحب الجمعية العامة في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.24/Rev.1 بمقرر مؤتمر نزع السلاح القاضي بإنشاء لجنة مخصصة تعنى بهذا الموضوع، وتشجع على إعادة إنشائها في الدورة المقبلة. ولقد تمكّنت باكستان من المشاركة في توافق الآراء على البدء بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على أساس تفاهات وتوقعات معيّنة نشأت في مفاوضاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة. وهذه تتضمن فهمنا وهو أن أهداف الأمن في جنوب آسيا ستعزز عن طريق اعتماد نهج تعاوني بدلاً من اعتماد نهج قوامه الإكراه.

لذلك شعرنا بقلق عميق إزاء المبادرة التي اتخذها البلد نفسه الذي قدم مشروع القرار الوارد في A/C.1/L.24/Rev.1، بشأن معاهدة المواد الانشطارية، سعياً لشجب التجارب النووية التي أجريت في جنوب آسيا في أيار/مايو الماضي على وجه التخصيص وبصورة غريبة دون ذكر أوجه التمييز بين هذه التجارب ودون الأخذ في الاعتبار الإطار الشامل للأمن المطلوب في جنوب آسيا.

لقد أصغيت بانتباه إلى بيان سفير الولايات المتحدة الذي يطالب باكستان بعدم الإصرار على التصويت على التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/53/L.51. ونحن نقدر الروح التي اتصفت بها هذه المناشدة الموجهة إلى باكستان، ونقدر أيضاً الحوار البنّاء الذي تجرّبه باكستان والولايات المتحدة، والذي لا يقوم، وأشدد، لا يقوم على الإكراه، من قبيل الإكراه الوارد في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) أو في مشروع القرار المتعلق بالتجارب النووية الذي اعتمده للجنة أمس.

إن حوارنا يراعي، كما هو ضروري تماماً، البيئة الأمنية والدوافع الملحة القائمة في جنوب آسيا. ونحن نرحب بالخطوات الجزئية التي اتخذتها الولايات المتحدة من أجل تعزيز بيئة تعاونية في علاقاتها مع باكستان، ونتطلع إلى إزالة الجزاءات والقيود بالكامل في أسرع وقت ممكن. وهذا ضروري من أجل تهيئة البيئة التي تأمل باكستان أن تجدها لدى استئناف المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة المواد الانشطارية في دورة عام ١٩٩٩.

ومن المحتمل أن تكون المفاوضات المقبلة بشأن إبرام معاهدة المواد الانشطارية صعبة وطويلة، ولربما كانت بطول عنوان مشروع القرار قيد النظر. وسيكون من الضروري أولاً التوصل إلى اتفاق على نطاق وأهداف

الذي ساعدتنا الإشارة إليه في مشروع القرار على الانضمام الى توافق الآراء، فإن ولاية إنشاء اللجنة المخصصة تشمل أيضا إجراء مفاوضات بشأن إنتاج المواد الانشطارية في الماضي. إن إسقاط مخزونات المواد الانشطارية ما من شأنه إلا أن يؤدي الى إضفاء مشروعية على حيازة الأسلحة النووية وانتشارها رأسيا. ومن هنا لا ينبغي السماح بإبقاء أي مواد انشطارية أو برنامج أو مرفق نووي خارج الضمانات الدولية بعد إبرام معاهدة الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية. وينبغي لإبرام المعاهدة المتعلقة بالمواد الانشطارية أن يعزز أيضا التعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أنه لا توجد وفود ترغب في الكلام، نكون بذلك قد اختتمنا المرحلة الثالثة من أعمال اللجنة الأولى في دورتها الثالثة والخمسين. وقد بت في جميع مشاريع القرارات التي قدمت في إطار البنود من ٦٣ الى ٨٠ من جدول الأعمال.

بيان ختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن الإدلاء بالبيان الختامي الذي يدلي به الرئيس تقليديا. وبما أن بياني الافتتاحي كان بالفرنسية، سأدلي بهذا البيان بالانكليزية.

(تكلم بالانكليزية)

لقد اختتمنا المرحلة الأخيرة من أعمال اللجنة واتخاذها اجراءات بشأن جميع مشاريع القرارات والمقررات. وأود الآن اغتنام هذه الفرصة لأشرك الأعضاء في بعض الأفكار بشأن عمل اللجنة الأولى ونحن نصل الى ختام أعمالها خلال الدورة الثالثة والخمسين.

وفي البداية، أود أن أتوجه بالشثناء على جميع الوفود على المناخ البناء الذي جرت فيه مداولاتنا في الأسابيع القليلة الماضية. إن عملنا يحسن صورة الأمم المتحدة بصفقتها مؤسسة مكرسة للنهوض بالمصالح المشتركة للإنسانية، حتى وإن كان ذلك في مسائل تتعلق بالمصالح السيادية والأمن الوطني. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود على إسهامها في تحقيق هذا المناخ الإيجابي المفضي الى بناء الثقة والتغيير السلمي ونزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يرغب مقدمو مشروع القرار في اعتماده دون تصويت. ولعدم وجود اعتراض، أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - شوغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): إن مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1 المعنون "مقرر مؤتمر نزع السلاح" بأن ينشئ في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح"، لجنة مخصصة للتفاوض، استنادا إلى تقرير المقرر الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، بشأن عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى، قد قام بعرضه ممثل كندا في الجلسة الـ ١٩ التي عقدتها اللجنة بتاريخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ونقّح بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

إن البلدان المقدمة لمشروع القرار مدرجة فيه وفي الوثيقة A/C.1/53/INF/2/Add.2 و Add.4. وتشارك في تقديمه أيضا اليونان وبلغاريا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل يود أي وفد أن يشرح موقفه قبل اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء؟ لعدم وجود ذلك، أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع القرار.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.24/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية لشرح موقف بلاده بعد البت في المشروع.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد شارك وفد بلادي في توافق الآراء على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.24/Rev.1. ونحن نعلّق أهمية كبرى على إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وفي هذا الصدد، نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن المفاوضات ينبغي ألا تقتصر على تناول إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وكما يرد في تقرير شانون،



تتجاوز الحدود الوطنية أو الجغرافية الإقليمية ومن هنا فإنها تتطلب أن توليها البلدان جميعاً اهتماماً عاجلاً. وهي تذكرنا بأن نزع السلاح النووي هو في وقت واحد مسؤولية وطنية رسمية وتحد عالمي هائل. ومن ثم من الملائم والضروري على حد سواء أن تظل الأمم المتحدة تشارك عن كثب في تداول هذه المسائل.

ولذلك أمل أن يحرز تقدم في الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح وهو يستأنف أعماله بشأن معاهدة المواد الانشطارية والتأكيدات الأمنية السلبية والمسائل الأخرى التي قد يتناولها، بما في ذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فهناك توافق آراء قوي في اللجنة تأييداً للجهود الجارية لتعزيز وسائل التحقق من الالتزام باتفاقية الأسلحة البيولوجية والاقتراب بتلك المعاهدة - مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية - من العضوية العالمية الكاملة.

ولأن العديد من مسائل نزع السلاح، إن لم يكن معظمها، يتعلق بمسائل ومصالح عالمية عميقة، فإنني لا أمل فقط أن تواصل هيئة نزع السلاح مداولاتها بشأن الدورة الاستثنائية المقترحة المكرسة لنزع السلاح، بل وأن تقوم الجمعية العامة في نهاية المطاف بعقد هذه الدورة في أقرب موعد ممكن. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير أكد الأمين العام الأهمية المركزية التي يكتسبها نزع السلاح بالنسبة لجدول الأعمال العالمي وأن "الأمم المتحدة لها دور أساسي وتقع عليها مسؤولية رئيسية في هذا الميدان". ومن الملائم أن مسألة بهذا القدر من الأهمية أن تلقى درجة من الاهتمام لا يمكن أن توفرها لها سوى دورة استثنائية. ويجب أن تعمل على نحو جماعي لتحقيق أهداف نزع السلاح، وليس لمناقشتها فقط.

وألاحظ بشيء من الارتياح أن مجتمع العالم يحرز تقدماً تدريجياً في تحقيق هذه الأهداف فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أنجزت اللجنة الكثير في ذلك المجال، خاصة إن كان بوسعها الإجماع على ضرورة كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وهو نشاط مميت لا يزال يقتل المدنيين ويحبط التطورات من أجل التنمية الاقتصادية الوطنية ويهدد السلم والأمن الإقليميين.

وفي هذه المرحلة، أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي احتلت مكانة بارزة في مداولات اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. فقد لقي موضوعاً نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي اهتماماً كبيراً، وهو اهتمام يستحقه، بالنظر إلى أهمية هاتين المسألتين للسلم والأمن الدوليين. وقد نظرت اللجنة على النحو الواجب في التقدم المحرز في تخفيض الأسلحة النووية على كل من المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف وفي تخفيض خطر الحرب النووية. كذلك أظهرت المداولات اقتناع غالبية الدول الأعضاء بضرورة مواصلة عملية نزع السلاح النووي بوتيرة أسرع.

وقد أظهرت الدول الأعضاء أيضاً دعمها القوي لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز النفاذ في وقت مبكر، ولاستئناف التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية عملاً بعملية معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وللتفاوض بشأن إبرام معاهدة متعلقة بالمواد الانشطارية.

إن هذا الاهتمام المتزايد بتعجيل وتيرة نزع السلاح النووي تبدو أيضاً في المناقشة المستتيرة التي دارت في هذه اللجنة بشأن بعض النهج الجديدة والمبتكرة للتصدي للمشكلة. وأنا أشير تحديداً إلى المداولات بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.48، "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، وإلى استمرار اعتراف اللجنة بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيث كان ذلك مؤخراً جداً فيما يتعلق بإنشائها في وسط آسيا ومنغوليا. وبالتأكيد سينظر المؤرخون في المستقبل إلى سنة ١٩٩٨ بوصفها السنة التي ارتفع فيها فجأة وعي العالم بخطر التهديد النووي العالمي واستمراره.

إن التجارب النووية التي أجريت في هذه السنة في جنوب آسيا أكدت عدة دروس هامة مستقاة من العصر الحالي، بما فيها اعتراف واسع الانتشار بين الجمهور بأن عمليات التسليح النووي الجديدة تؤدي إلى سباقات في التسليح النووي، وليس إلى نزع السلاح. وقد ذكرنا تلك التجارب بأن إحراز التقدم في مجال عدم الانتشار لا يمكن أن يعتبر أمراً مفروغاً منه - وتلك ملاحظة تظل منطبقة رغم أن عضوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد اتسعت هذه السنة لتبلغ ١٨٧ عضواً بقرار البرازيل السار بالانضمام إلى تلك المعاهدة. وتذكرنا تلك التجارب مرة أخرى بأن الأحوال المحتملة للحرب النووية

الأرضية كلها بالطرق والوسائل المقبولة لدى جميع الأطراف المعنية، وذلك لما فيه خير ضحايا هذه الأسلحة العديدين.

من بين المقترحات الابتكارية التي تداولت اللجنة بشأنها، كان مشروع القرار المتعلق بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وهو موضوع يؤثر تأثيرا كبيرا على مصالح جميع البلدان والرقابة في المستقبل على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

وفيما يتعلق بالأمور القليلة التي تسببت في اختلاف داخل اللجنة، أنا مقتنع بأن هذه المسائل ستكون في وقت من الأوقات سوف تزد عن للأعمال المتأنية والمتنافية التي نبذلها لجميع الأعضاء الذين يدركون ضرورة بناء توافق آراء عالمي جديد لتناول تلك المشاكل.

هناك ملاحظة شخصية، باعتباري رئيسا للجنة، وهي أنني أود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة بكل إخلاص للتعاون الذي قدموه لي خلال هذه الدورة. ولقد كان من دواعي الشرف والامتياز الفردي لي أن أعمل مع أشخاص يتحلون بهذا المستوى الرفيع من التميز والمعرفة في ميدان نزع السلاح. وأود أن أشركم جميعا بكل إخلاص لكل جهودكم.

أود أيضا أن أعرب عن عميق شكري وامتناني لنواب رئيس اللجنة - السيدة أكمارال أريستابيكوفا، والسفير رايموندو غونزاليس والسيد أليغ لابتسيناك ممثل بيلاروس - وللمقرر، السيد معتز زهران. وأنا ممتن امتنانا عميقا لمساعدتهم وزمالتهم ومشورتهم لي وتنبههم إياي.

واسمحوا لي، بالنيابة عن اللجنة، أن أشكر مرة أخرى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد جاياتا دانابالا، وأيضا أمين اللجنة، السيد لين كيو - تشونغ وجميع مساعديه في الأمانة العامة. وأريد أن أشكر بشكل خاص جميع الشبان الذين يجلسون خلفي ويجرون مهرولين في القاعة جمعا لمعلومات أو توصلا لاتفاق. أشكرهم على العمل الجيد الذي قاموا به.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن شكر خاص لمترجمينا الشفويين، ومترجمينا التحريريين، ومدوني

وقد أظهرت اللجنة أيضا ثقتها الكاملة في قيادة الأمين العام وحسن تقديره، كما اتضح في مشاريع القرارات التي تطلب تقييماته بشأن عدة مسائل متصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتجد تلك الثقة صداها في الاحترام الذي حظيت به إدارة شؤون نزع السلاح من جميع البلدان بسبب الدرجة العالية من الاحترافية التي يتسم بها عملها وهي تختتم الآن السنة الأولى من عمرها بعد أن أعاد الأمين العام إنشاءها. وفي ظني أن ذلك يرجع بصفة رئيسية الى نشاط وكفاءة وكيل الأمين العام في إدارة شؤون نزع السلاح، السفير دانابالا. وأنا أشكره باسمنا جميعا.

ومع اكتساب نزع السلاح والفوائد الأمنية المصاحبة له المزيد من الصفة المؤسسية في المجتمع الدولي، إنني على اقتناع بأن النجاح في هذا المجال سيقترن بإحراز تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، "تتضح أن أمن البشرية والتنمية العادلة والمستدامة هما وجهان لعملة واحدة". (A/53/1، الفقرة ٢٢٨)

وهذا هو النهج المتجسد في مشروع القرار بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية وفي بيانات إضافية متكررة أدلى بها الأمين العام. وقد عملت حكومتي مؤخرا على النهوض أيضا بمفاهيم التنمية المستدامة ونزع السلاح المستدام فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

واللجنة، سواء كانت تتناول نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي أو مشاكل أكثر تحديدا تتصل بالاتجار بالأسلحة الصغيرة، فقد تناولت جميع هذه المسائل بطريقة مسؤولة بالاعتراف بالطابع المنفرد للظروف المحلية المحددة، لكن دون أن يحيد مصيرها مطلقا السياق العالمي الأوسع الذي يجب أن يسعى فيه إلى إحراز وتقييم التقدم.

وفيما يخص الألغام الأرضية. ستظل النهج المختلفة لتناول هذه المسألة قائمة. إن بعض البلدان تفضل إرساء الطابع العالمي على عملية أوتواو وبعض الامتثال الصارم للبروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية وعملية استعراضها والانضمام إليها على نطاق أوسع. وأنا على يقين تام بأن الدول ستواصل تعزيز تحقيق الهدف النهائي الخاص بالقضاء على الألغام

في الختام، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أعرب عن تهانينا بمناسبة الأعياد وعن تمنياتنا الطيبة لعام ١٩٩٩.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل عمان، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد الحسان (عمان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، إنني مدرك تماما أن هذا الأسبوع كان حافلا بالنسبة لكم ولسائر الوفود المشاركة، لذا، فإنني في مداخلتني هذه سوف أكون مختصرا قدر الإمكان راجيا ألا أثقل على أحد وأن أجعل نهاية مطاف هذه اللجنة حسنة للجميع.

وفقا للعرف المتبع في هذه اللجنة، اسمحوا لي بالنيابة عن الدول الأعضاء بالمجموعة الآسيوية بأن أضم صوتي الى ممثلة السودان التي أدلت بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ببيان، خصوصا ما يتعلق برفع أسمى عبارات التهئة لكم ولسائر أعضاء المكتب من نواب للرئيس ومقرر على حسن إدارة أعمال هذه اللجنة.

ما من شك أن قدراتكم الدبلوماسية والجهد الذي بذلتموه كان لها عظيم الأثر في الخروج بمواقف جد عملية وتوفيقية سهلت بالتالي التوصل الى نهاية مرضية وعملية لأعمال هذه اللجنة وفي الوقت المحدد لها.

بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية لا تفوتني هذه الفرصة لكي أخص بالشكر كلا من السيد بتروفسكي، وهو غير موجود في هذه القاعة حاليا، والسيد عبد القادر بن اسماعيل من مؤتمر نزع السلاح، وكذلك السيد دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على مشاركتهم الدؤوبة والصامتة، والفعالة، وعلى الدور الذي اضطلعوا به في تسهيل أعمال هذه اللجنة.

إن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية تولي أهمية لأعمال هذه اللجنة وهي على استعداد تام للتعاون مع سائر الوفود ومع الرئاسة ومكتب الرئاسة للخروج بمواقف ترضي المجتمع الدولي وتعبر عن روح الشراكة من أجل الوصول إلى الأهداف والغايات النبيلة التي نصبو إليها جميعها، معتبرين أن من الأهمية بحال المحافظة على طابع التفاوض الذي هو سمة أساسية من سمات أعمال هذه اللجنة.

المحاضر، وموظفي الإعلام، وموظفي المؤتمرات وموظفي الوثائق، الذين كانوا صبورين معنا، ولمهندسي الصوت ولجميع الآخرين الذين عملوا في الخفاء للوصول بعمل اللجنة الى نهاية ناجحة.

أود أن أقدم هنا رسالة إدارية بشأن الدورة المقبلة للعمل الموضوعي للجنة الأولى.

لعل الأعضاء يذكرون أننا في الدورة الراهنة واجهنا بعض الصعوبة في وضع تواريخ بدء العمل الموضوعي للجنة الأولى بسبب التداخل مع اجتماعات أخرى متعلقة بنزع السلاح كانت جارية في جنيف. لقد أجل عمل اللجنة هذا العام لمدة أسبوع، لكن قرار تأجيل عمل اللجنة الأولى هذا العام ينبغي ألا يمثل سابقة لعملائنا في المستقبل. ووفقا للممارسة المعتادة، ينبغي أن يبدأ العمل الموضوعي للجنة الأولى فور اختتام المناقشة العامة في الجمعية العامة. ولذلك، فإن التاريخ المحدد للدورة الموضوعية المقبلة ستحدده الجمعية العامة في موعد لاحق.

ووفقا لممارسة اللجنة، أعطي الكلمة الآن لممثلي المجموعات.

أعطي الكلمة أولا لممثلة السودان، التي ستتكلّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة إلهام أحمد (السودان) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد مجموعة الدول الأفريقية تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، التي ننتمي إليها. وبالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم - سيدي الرئيس - وتهانينا لكم على الأسلوب الناجح الذي قد تم به عمل اللجنة الأولى هذا العام. وقد مكن النظام الذي ساد تحت قيادتكم القديرة للجنة من القيام بعملها في الموعد المقرر.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد جاياتنا دانابالا وكيل الأمين العام لإدارة شؤون نزع السلاح، وللأمين العام ولنايب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي عزز وجوده عمل اللجنة.

أشكر أيضا جميع أعضاء المكتب، وموظفي المؤتمرات، والمترجمين الشفويين، والمترجمين التحريريين، وكل الذي ساهموا في عملنا.

فجميعنا نواجه سنة جديدة تزخر بالتحديات لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، ويحدونا الأمل عندما يحين موعد اجتماعنا مرة أخرى في هذا المكان في العام القادم أن نتمكن من الاضطلاع بذلك في بيئة تكون قد شهدت تحقيق تقدم كبير من أجل الوفاء بأهدافنا المشتركة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** المتكلم التالي ممثل إكوادور، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيد ازيكبيرو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** بوصفي رئيساً لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أتوجه إليكم، سيدي، بأحر التهاني على الطريقة الكفؤة التي أدرتم بها أعمال اللجنة الأولى التي توجت بخاتمة إيجابية. وأن خبرتكم الدبلوماسية الثرية كانت أساسية في نجاح هذه العملية.

وأود من خلالكم أيضاً أن أتوجه بالتهنئة إلى نائبي الرئيس، المقرر السيد معتز زهران، وأمين اللجنة السيد لن كو - تشنغ. ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتوجه بشكر خاص للسيد دهانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي ظل معنا طوال الدورة، والسيد بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والسيد بن اسماعيل نائب الأمين العام للمؤتمر. وكانت خبرتهما زخراً كبيراً لنا في عملنا.

ونتوجه بشكرنا أيضاً إلى موظفي الأمانة، وموظفي المؤتمر، والمترجمين الفوريين والتحريريين على العمل الرائع الذي قاموا به أثناء الدورة، وهو عمل يشارف الآن على الانتهاء.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة للمتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز.

**السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وباسم البلدان الأخرى المرتبطة بالحركة، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين، وكذلك لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وللأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، ولنايب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ولأمين اللجنة الأولى، على الطريقة التي أداروا بها أعمالنا.

وفي الختام، أشكركم، السيد الرئيس، مجدداً متمنياً لكم ولسائر الحضور المزيد من التقدم والمستقبل الزاهر.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة للمتكلم التالي وهو ممثل رومانيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيد غوريتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** بوصفي رئيساً لمجموعة دول أوروبا الشرقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، خالص تهانينا وامتناننا على الطريقة القديرة التي أدرتم بها مداورات اللجنة الأولى التي انتهت بنجاح وفي التوقيت المناسب. وأن معرفتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية وخبرتكم قد أسهمت مساهمة هامة جداً في مساعدتنا في التغلب على الصعاب التي واجهتنا في التوصل إلى هذه النتيجة.

ونعرب أيضاً عن امتناننا لأعضاء المكتب الآخرين ولجميع الذين أيدونا بفعالية وهم يضطلعون بمسؤولياتهم، وبخاصة أمين اللجنة، الذي كانت خبرته الطويلة مفيدة جداً مدة أخرى هذا العام.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وموظفي المؤتمر. فلولا مساعدتهم الفعالة، لما تمكنا من الانتهاء من دورتنا. وأنتني أشكرهم جميعاً جزيل الشكر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** المتكلم التالي ممثل استراليا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

**السيد كامبل (استراليا) (تكلم بالإنكليزية):** باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي تترأسها حالياً الممثلة الدائمة لبلدي السفيرة بنيلوب ونسلي، أود أن أعرب لكم، سيدي، وللسفير دهانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وللسيد بتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والسيد بن اسماعيل نائب الأمين العام للمؤتمر، ولأعضاء المكتب الآخرين، ولموظفي الأمانة، والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين عن تقديرنا لما أبلوه من بلاء حسن في عملهم.

فهذه الدورة لم تكن دورة سهلة. فيدكم التي وجهت بثبات دفة اللجنة قادتنا عبر أسوأ المخاطر المحجوبة.

وكذلك نعرب عن تقديرنا أيضا للمترجمين الشفويين والتحريريين الممتازين، ومهندسي الصوت وموظفي المؤتمر وللمسؤولين عن إصدار وتوزيع الوثائق. فلولا ما قدموه للوفود من دعم فعال وفي كل الأماكن والأوقات بطريقة مسموعة ومرئية جدا بالمعنى الدقيق للكلمة، لما كان بإمكاننا أن ننهي دورتنا بطريقة سلسة. ولذا أشكرهم جميعا جزيل الشكر على مساهمتهم القيمة.

وأخيرا، أود أن أعبر عن مدى الأهمية التي نعلقها على التعاون الجيد مع جميع زملائنا الموجودين هنا في هذه الغرفة. ونود أن نخص بالشكر الذين اشتركنا معهم في مفاوضات مباشرة. وينوي الاتحاد الأوروبي أن يواصل هذه المناقشات المثمرة جدا في العام القادم بنفس روح التعاون المشترك، ونأمل بأن يعتمد جميع الأعضاء موقعنا بناء. وسيسعى الاتحاد الأوروبي بنفس القدر إلى تقديم دعمه الكامل للرئيس القادم للجنة الأولى من أجل الوفاء بمسؤولياته النبيلة.

وبهذه النظرة الإيجابية للمستقبل، أود مرة أخرى باسم جميع الدول المرتبطة بهذا البيان، أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة الرائعة التي ترأستم بها اللجنة، وأن أعرب لكم عن خالص امتناننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم الأخير، هو ممثل اليمن، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول العربية.

السيد الدعيس (اليمن) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن المجموعة العربية، أتقدم لكم بالشكر والامتنان، وكذلك لأعضاء هيئة المكتب الموقرين على ما بذلتموه من جهود طيبة وعلى ما تحلّيتم به من كياسة ولياقة وسعة صدر وإدارة رشيدة وحكيمة. وأود أيضا أن أشكر جميع العاملين في الأمانة والترجمة الفورية وكل العاملين على ما بذلوه من جهد أثناء جلسات أعمال اللجنة. كل ذلك قد أتى ثماره لتكفل أعمال اللجنة الأولى بالنجاح وفي موعدها المحدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسمي وباسم الذين وجه إليهم الشكر، أقول ببساطة "شكرا لكم".

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجه بشكرنا إلى موظفي الأمانة وإلى المترجمين الشفويين والتحريريين وسائر موظفي الأمم المتحدة الذين كانوا عنصرا أساسيا في عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي ممثل النمسا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد هاياوتشي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نوشك على اختتام دورة اللجنة الأولى لهذا العام. ولكن قبل أن نختمها، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأزجي بعض عبارات التقدير والشكر باسم الاتحاد الأوروبي، والبلد المنتسب قبرص والدول الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وأود أن أقدم لكم، سيدي، خالص تهانينا على الاختتام الناجح لأعمال اللجنة. وشملت مداولاتنا هذا العام عددا من المناقشات الإجرائية الزاخرة بالتحدي والتي لم تكن معالجتها سهلة دوما. وإذ كانت رئاستكم محط إعجابي، أود أن أتقدم منكم بخالص شكرنا على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به حيث جعلتم من الممكن إجراء مناقشة شاملة بشأن المسائل المعروضة علينا ودراسة جميع مشاريع القرارات بصورة منتظمة والبت فيها. ولقد قدرت شخصا تقديرا كبيرا صبركم ونزاهتكم وطريقتكم الهادئة التي أدركتم بها أعمالنا - فضلا عن توفير النظام الضروري الذي فرضتموه على اللجنة.

وعلى غرار ذلك، نود أن نتوجه بالشكر إلى أعضاء المكتب الآخرين وإلى جميع موظفي الأمانة الذين قدموا لهم الدعم على نحو فعال جدا وهم يضطلعون بمسؤولياتهم الجسيمة. وأتوجه بعبارة امتنان خاص إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دهانابالا.

وأود أن أشكر أمين اللجنة الأولى، السيد لين كو - تشنغ، الذي سيفادرننا عما قريب بعد أن عمل في خدمة هذه الهيئة طوال سنوات عديدة خدمة لا تكل ليتولى مهام وظيفة مختلفة وإن كانت تماثلها من حيث التحدي والمكافأة. ونتمنى له كل الخير في مستقبله الشخصي والمهني.